انخفاض عمليات البيع بعد تطبيق الأسعار الجديدة.. وبدء التحول إلى "الممتاز"

# البنزين «ولعها».. 200٪ زيادة في الاستهلاك

أحمد مغربي

ستظل ليلة الأول من سبتمبر 2016، خالدة ولن تمحى من ذاكرة الكويتيين والوافدين، ففي تلك الليلة شهدت الكويت زيادة في أسعار البنزين ولأول مرة منذ تسعينيات القرن الماضي، فقبل تطبيق الأسعار الجديدة بساعتين تزاحمت السيارات بصورة غير مسبوقة على محطات الوقود للتعبئة، وقد اصطفت السيارات على جانبي الطرق مما أحدث حالة من الازدحام في الطرق المؤدية للمحطات.

ومع بداية الشهر الجاري فإن المليون ونصف المليون سيارة التي تجوب شوارع الكويت ستملأ خزاناتها بسعر مختلف عما اعتادت عليه لعشرات السنين، فالزيادة في أسعار البنزين تبلغ أكثر من 60٪ الى 80٪.

ووصفت الشركات التي تتبعها محطات الوقود لـ «الأنباء» بأن ما حدث مساء أمس الأول بالسابقة في تاريخ الكويت، وأن المحطات لم تشهد هذا الازدحام الكبير من قبل، مؤكدين ان نسبة البيع تضاعفت لـ 200٪ عما كانوا يبيعونه في الأيام العادية.

وأضافوا ان الازدحام «استمر حتى قرابة الساعة الحادية عشرة والنصف قبل منتصف الليل، وبعض الزبائن لم يكتف بتعبئة سيارته بل أتى ومعه بعض العبوات ذات سعة الـ 25 ليترا لملئها. وهذا التصرف أغضب زبائن أخرى، اعتبرته تعطيلا لها».

وتقرر أن يكون «سعر ليتر البنزين فئة البنزين الممتاز (85 فلسا/ ليتر واحد) والخصوصي 105 فلوس والألترا 165 فلسا.

وذكر مسؤول في شركة البترول الوطنية لـ «الأنباء» ان العمل استمر لمنتصف الليل وأن نسبة البيع كانت مضاعفة، مضيفا أن: «ضغط العمل بلغ ذروته من بعد المغرب، وأن العمل بدأ يتراجع من بعد الساعة الواحدة منتصف الليل».

وقال ان تغير الأسعار تم حسب الخطة الموضوعة وكان الأمر اختبارا لشركة البترول الوطنية في تزويد السوق المحلي بالكميات المطلوبة لسد الطلب المضاعف، ونجحت الشركة في الوفاء باحتياجات السوق المحلي، كاشفا ان ليلة امس الاول لم تشهد انقطاع اي منتج في اي محطة بالكويت، حيث ان المخزون من البنزين كان بالحدود القصوى.

وذكر ان وزارة الداخلية قامت بجهد مضاعف قبل ساعات من تغيير السعر، حيث تم تنظيم المرور في المحطات والسيطرة على الازدحام وتكدس السيارات.

وأضاف: «الشركة قامت بإغلاق المحطات في تمام الساعة 11,30 مساء أمس الاول وتم تعديل الأسعار وفتحت المحطات تباعا في تمام الساعة 12,10».

وذكر ان كل الأنظمة الآلية في الشركة والمحطات تقبلت عملية تغيير الأسعار ولا يوجد اي مشكلة.

وأشار الى ان معدل الاستهلاك من مستودعات الشركة كان في المعدل الطبيعي وحصة الزيادة في البيع كانت على حساب المخزون في محطات الوقود، مؤكدا ان «البترول الوطنية» ستقوم ببناء ذلك المخزون خلال اليومين القادمين.

وتوقع ان يكون هناك خفض في عمليات البيع خلال اليومين القادمين وان تعود عمليات التزود كما هي بعد 3 أيام الى 4.

وتعد الكويت آخر دول مجلس التعاون الخليجي في إعادة هيكلة أسعار البنزين الى جانب ان أسعار البنزين في البلاد بعد إجراء التعديل ستبقى من بين الأدنى في دول مجلس التعاون والعالم حسب الأرقام والبيانات المقارنة.

من جهة أخرى، توقعت المصادر بأن يتم تعديل نمط الاستهلاك الى البنزين الممتاز بالإضافة الى ترشيد الاستهلاك خلال الفترة المقبلة في ظل الأسعار المرتفعة لأسعار البنزين.

وكان الوكيل المساعد للمحاسبة العامة في وزارة المالية عبدالغفار العوضي قد صرح سابقا بأن رفع أسعار البنزين، وبافتراض بقاء معدل أسعار النفط عند 40 دولارا للبرميل، سيوفر خلال السنة الأولى من تطبيقه 120 مليون دينار اي ما يعادل نحو 400 مليون دولار.

### «البترول»: نجحنا في تزويد السوق وتغيير الأسعار في وقت قياسي

### زيادة الاستهلاك كانت من مخزون المحطات.. وجارٍ التعويض

في استطلاع لـ "الأنباء" بشأن تنفيذ قرار رفع أسعار البنزين

# مواطنون: ارتفاع البنزين يهدد دخلنا المعيشي

محمود الموسوي

**على الرغم من المحاولات البرلمانية نحو إيقاف تنفيذ القرار الحكومي برفع أسعار البنزين، وتباين الآراء بين خبراء الاقتصاد حول مدى تأثير ذلك على الموازنة العامة للدولة من عدمه، ورصد لحالات الرفض والقبول بين فئات مختلفة في المجتمع، استطلعت «الأنباء» آراء عدد من المواطنين بعد تنفيذ السلطة التنفيذية بقرارها، حول الخطوات العملية التي يمكن ان يتخذوها مع تطبيق القرار، وبشأن تخوفهم من ارتفاع أسعار السلع بعد زيادة سعر البنزين. وقد أكد عدد من المواطنين رفضهم لارتفاع أسعار البنزين من دون وجود دراسات اقتصادية تعالج العجز المالي في الميزانية العامة للدولة بشكل علمي ومتكامل، وفي المقابل ضرورة الحفاظ على اصحاب الدخل المحدود من تلك القرارات غير المدروسة.**

محمد أحمد

أحمد السعيد

وليد دشتي

عباس داود

أحمد راشد

بداية، قال المواطن وليد دشتي ان تطبيق الحكومة لقرار ارتفاع أسعار البنزين يحتم علينا اتخاذ إجراءات واقعية وعملية لمواجهة هذا الارتفاع، من خلال تغيير السلوكيات اليومية عبر الحد من الصرف على الكماليات «الكافيهات والمطاعم، والذهاب الى دور السينما، وغيرها».

وزاد: «سيتوجه عدد من المواطنين الى استخدام السيارات الاقتصادية بدلا من السيارات الكبيرة، وخصوصا بين اصحاب الدخل المحدود، مع التقليل من اعداد السيارات لكل أسرة».

### خطة متكاملة

من جانبه، دعا المواطن احمد السعيد الى ضرورة إيقاف تنفيذ القرار الحكومي، ومناقشة الموضوع بشكل مدروس مع اللجنة الاقتصادية في مجلس الأمة، ومع عدد من الاقتصاديين، لوضع خطة إصلاح متكاملة لا تعالج جوانب معينة فقط، يمكن ان يؤدي الى الاضرار بعدد كبير من المواطنين والمقيمين.

وأضاف: «ان تتم معالجة الأوضاع على خلفية ارتفاع الأسعار، فان المواطن عليه ان يواكب تأثير القرار على الدخل المعيشي، فهناك الكثير من الأمور الاستهلاكية والكماليات تستدعي الاستغناء عنها، فضلا عن الحكومة من خلال قنواتها الإعلامية في المساهمة بتوجيه المجتمع ووضعه في الصورة الحقيقية للموازنة العامة للدولة، ومدى تأثير ذلك على مستقبل البلاد».

### قرارات عشوائية

من جانبه، أبدى المواطن عباس داود رفضه تنفيذ قرار رفع أسعار البنزين، قائلا:«لقد تعودنا في السنوات القليلة الماضية اتخاذ السلطة التنفيذية قرارات عشوائية من دون أي دراسة علمية يمكن تطبيقها بشكل عملي على المواطنين، ولا تعود عليهم بالأضرار».

وقال ان الخطوة الحكومية المفاجئة لم تسمح للمواطنين بمراجعة طريقة عيشهم اليومي، والتي تحتاج الى سنوات للخروج من حالة الترف.

وأوضح ان الجهات الحكومية ملزمة بتطبيق القانون على التجار الذين سيقومون برفع أسعار السلع والمواد الغذائية والأساسية بحجة ارتفاع أسعار البنزين، لأن التساهل في ذلك سيخلق كارثة اجتماعية كبيرة في المجتمع، ناهيك عن تأثيرها على الجانب الاقتصادي عبر التضخم المستقبلي.

### قرار سريع

بدوره، قال المواطن احمد راشد ان تطبيق القرار بشكل مفاجئ وسريع سيؤثر حتما على الوضع الاجتماعي في الكويت، مؤكدا ان الجميع مستعد لمساندة الحكومة في مواجهة الظروف الاقتصادية وغيرها من الأمور، ولكن عندما يرى الجميع حجم الفساد المالي والإداري من خلال التقارير المنشورة عبر ديوان المحاسبة، وفي المقابل يطلب من المواطن البسيط شد الأحزمة، فكيف يمكن ان يقبل ذلك؟

وأشار الى ان المخاوف المستقبلية التي تقلق المواطنين كثيرة وفي مقدمتها زيادة أسعار المواد الأساسية بعد ارتفاع البنزين، حيث عانى الجميع في السابق من عدم وجود رقابة حكومية صارمة على التجار، داعيا الى وجود الكثير من الأسر الكويتية التي تعاني من الفقر والعوز.

### بطاقات تموينية

وأخيرا، قال المواطن محمد احمد ان هناك أسسا اقتصادية تطبقها الكثير من دول العالم عند رفع الأسعار، او وقف الدعوم عن المواطنين، من خلال ما يسمى بالبطاقات التموينية او الكوبونات، حيث قامت الحكومة بشكل مفاجئ ودون اي تمهيد برفع الأسعار، وسدت جميع الأبواب إلا بابها، مضيفا ان المواطن البسيط لا يقدر على تجاوز آثار رفع أسعار البنزين، لأن لها تبعات كثيرة في رفع أسعار الكثير من المواد الأساسية.

وأوضح ان المواطن الكويتي يستطيع ان يتعايش مع كل الظروف المعيشية كما حصل في العام 1990، ولكن عندما يدرك ان الدولة تدار لحساب نخبة وليس لحساب أمة، يصبح الفرد غير قادر على التضحية من اجل الوطن.

### دشتي: يجب تغيير سلوكياتنا لمواجهة ارتفاع البنزين

### السعيد: وضع خطة إصلاح متكاملة لا تضر بالمواطن

### داود: ارتفاع أسعار السلع سيخلق كارثة اجتماعية

### راشد: تطبيق القرار سيؤثر حتماً في الوضع الاجتماعي

## الحجيلان: الحكومة مطالبة بتخفيف العبء عن جيوب المواطنين

محمود الموسوي

رفض رئيس الحركة الشعبية الوطنية سعود الحجيلان القرار الحكومي برفع سعر البنزين، مؤكدا انه قرار مفاجئ وغير مدروس.

ودعا الحجيلان السلطة التنفيذية الى ضرورة تنويع مصادر الدخل عبر خطة اقتصادية مدروسة وواقعية تتناسب مع حالة العجز المالي في الدولة، لافتا الى ان الحكومة باتخاذها تلك القرارات العشوائية ستضر الجميع وعلى الخصوص جيوب المواطنين من أصحاب الدخل المحدود.

وأشار الى ان الخطة التنموية للدولة وضعت بدائل كثيرة لمعالجة الاختلالات الموجودة، بعد مناقشتها من قبل المجلس الأعلى للتخطيط، واعتمادها من قبل مجلس الوزراء، ومناقشتها مع الكثير من الجهات واللجان المختصة في البلاد، محذرا الحكومة من إدخال الدولة في نفق التضخم الاقتصادي الذي لا يمكن علاجه لسنوات طويلة.

وأضاف ان وزارة التجارة عليها مسؤوليات كبيرة في الحد من ارتفاع الأسعار المفتعلة، مبينا ان تطبيق القانون بصرامة سيمنع استغلال الظروف من قبل أشخاص لا تهمهم الا مصالحهم الشخصية.

وزاد: «نحن لا نمانع من تغيير المواطنين لسلوكياتهم الحياتية، والحد من الكماليات، ولكن عبر خطوات عملية تدريجية ومرحلية».

## تعاونية الصباحية وفهد الأحمد: شركات طالبتنا بزيادة أسعار السلع ورفضنا

محمد راتب

كشف رئيس جمعية الصباحية وفهد الأحمد التعاونية عبدالله العنزي عن ورود طلبات من مجموعة من ممثلي الشركات إلى مجلس الإدارة لزيادة أسعار العديد من الأصناف بحجة زيادة اسعار البنزين، مشددا على أن جميع هذه الطلبات قوبلت بالرفض ولا مجال إطلاقا لرفع سعر أي سلعة دون تعميم من اتحاد الجمعيات التعاونية.

وأكد في تصريح صحافي أن هذه المحاولة خطرة للغاية وستليها محاولات أخرى من الشركات ومطالبات لجميع الجمعيات التعاونية، والتي قد يستغلها البعض ويقبل بها فيكون ذلك إضرارا بالمستهلك من جهة وحرجا كبيرا للجمعيات الأخرى التي ستجد نفسها أمام أزمة في التعامل مع هذه الشركات من جهة مطالبتها بالمساواة مع غيرها.

واضاف العنزي أن زيادة سعر أي سلعة لا يمكن أن يمر عن طريق أي جمعية تعاونية بل لا بد أن يكون من خلال لجنة الاسعار في اتحاد الجمعيات التعاونية، لافتا إلى أن ارتفاع سعر البنزين لا يؤثر بشكل كبير على الشركات الموردة حتى تطالب برفع الاسعار.

وحذر العنزي من أن تقوم الشركات باتخاذ ارتفاع سعر البنزين حجة لتقوم بالضغط على الجمعيات التعاونية والإضرار بالمستهلك من خلال رفع اسعارها، مؤكدا ان هذا الامر مرفوض ولن نقبل او نسمح به إطلاقا تحت أي حجة، مطالبا بوقفة جادة ومسؤولة مع الاتحاد ضد جميع التحركات الهادفة إلى زيادة الاسعار واحداث خلل في العمل التعاوني.

وبين أن تكاتف وتعاضد وتآزر الجمعيات التعاونية ووقوفها سدا منيعا في وجه هذه الحملة سيكون الحصن الحصين لمنع تمرير أي زيادة، فالمستهلك هو البوصلة التي نسير عليها ولن نضحي به بأي حجة ولن نقبل بتجاوز القانون وسنعمل على توفير البدائل حال الحاجة إلى ذلك.

عبدالله العنزي